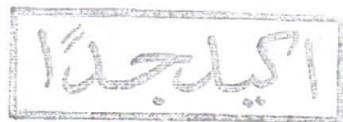


30 أوت 2018

تونس، في



الجمهورية التونسية  
وزارة الداخلية  
الديوان  
خلية حقوق الإنسان

وزير الداخلية

1 4022

إلى

السيدة مدير مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" بتونس HRW

الموضوع: بشأن إضافة ملحق للتقرير المتعلق بتقييم تطبيق مقتضيات القانون عدد 5 لسنة 2016 تحت عنوان: تريد محامي... حقا ؟

المصاحب: بطاقة معلومات إضافية.

وبعد، تبعاً لتقريركم الصادر في شهر جوان 2018 والذي جاء تحت عنوان: " تريد محامي... حقا ؟ قانون الإيقاف الجديد في تونس بين النظري والتطبيق"، وحيث تضمن مجموعة من الملاحظات والتوصيات بخصوص رصد وتقييم تطبيق مقتضيات القانون عدد 5/2016 المتعلق بتنقیح أحكام مجلة الإجراءات الجزائية في علاقة بضمانت المحافظة على أمان باحث البداية، وبالخصوص الحق في الاتصال بمحام، وذلك في إطار مزيد إرساء معايير المحاكمة العادلة المكافولة في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وعلى اثر صدور محتوى التقرير المذكور، أبديتكم استعدادكم لمزيد إثراءه من خلال تولي وزارة الداخلية إضافة ملحق يحتوي على بعض المعطيات الإحصائية الهامة والمحينة تم تسجيلها خلال الفترة الممتدة من تاريخ دخول القانون حيز النفاذ في 1 جوان 2016 إلى غاية شهر جوان 2017،

وعليه، أتشرف بموافاتكم بالمطلوب ضمن بطاقة المعلومات المصاحبة، مع التذكير وأن وزارة الداخلية تبقى على أتم الاستعداد لتطوير علاقات التعاون المشترك مع منظمة " هيومن رايتس ووتش " بهدف مزيد حماية وتعزيز منظومة وقيم حقوق الإنسان في العمل الأمني .

والسلام

وزير الداخلية  
تونس للبرولان  
رئاسة الديوان

## بطاقة معلومات إضافية

(تغطي الإحصائيات التالية الفترة الممتدة من 1 جوان 2016 إلى غاية 1 جوان (2017).

1/ العدد الجملي للأشخاص المحافظ عليهم: عدد 49970 مشتبه بهم.

2/ عدد المحامين الذين تم تسخيرهم من قبل الفروع الجهوية للمحامين:  
عدد 1126 محام.

3/ عدد المحامين الذين تمت إنيابتهم من قبل متهمين بحالة سراح:  
عدد 8728 محام.

4/ مجموع العرائض المرفوعة من قبل مواطنين بدعوى حرمانهم من اللجوء لحقهم في التمثيل القانوني أو الحق في الاتصال بمحام: لم تسجل مصالح وزارة الداخلية (التفديات القطاعية / خلية حقوق الإنسان، مكتب العلاقات مع المواطن...) تأقي عرائض صادرة عن مدعى ضرر بدعوى حرمانهم من حقهم في الاتصال بمحام .

5/ عدد الدعاوى المتعلقة بتسجيل شبهة تعذيب: سجلت مصالح وزارة الداخلية المعنية (هيأكل الأمن والحرس الوطني) عدد 03 دعاوى تعلقت بشبهة تعذيب ( يتم تكييفها من قبل القضاء) وهي حالتان تعهدت بها مصالح الأمن الوطني وحالة واحدة تعهدت بها مصالح الحرس الوطني.